المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 30/10/2025

سؤال كتابي رقم: 8277

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: وضعية موظفي الجماعات الترابية الموضوعين رهن إشارة الخزينة العامة للمملكة

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

منذ دخول التعديلات الأخيرة لقانون جبايات الجماعات الترابية حيز التنفيذ، ونقل بعض الصلاحيات من الخزينة العامة للمملكة إلى مصالح المديرية العامة للضرائب، يعيش موظفين الجماعات الترابية الموضوعين رهن إشارة الخزينة العامة حالة من الارتباك والقلق والتخوف من اصدار توجيهات إلى الجماعات الترابية بخصوص استرجاع الموظفين الجماعيين الموضوعين رهن إشارة مصالح وزارة المالية وتحديدا الخزينة العامة للمملكة. ورغم السلامة التنظيمية لهذا القرار المحتمل فإن تأثيراته الاجتماعية لا تخفى عليكم، بالنظر الى المكتسبات التي كان هاته الفئة من الموظفين تستفيد منها وخاصة العلاوات الدورية، خاصة أن أغلب الموظفين المعنيين قضوا في وضع " رهن الإشارة " لدى الخزينة العامة للمملكة أكثر من عشر سنوات ورتبوا من ذلك الحين أوضاعهم الأسرية والتزاماتهم المادية باعتبار العلاوة جزءا ثابتا من مدخولهم الشهري.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن:

- سبل معالجة ملف هاته الفئة وإدماجها في مصالح وزارة المالية سواء في الخزينة العامة للمملكة أو المصالح الترابية للمديرية العامة للضرائب بما يحفظ مكتسباتها الاجتماعية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد